مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: هوية الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر
اسم الكاتب: م.م. محمد كاظم هاشم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1009
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

هوية الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر

م.م. محمد كاظم هاشم

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

ملخص البحث

المجتمع الإسلامي – بوصفه احد المجتمعات المعاصرة – له ثقافته وخصوصيته المميزة له والتي يحاول أن يجسدها على ارض الواقع بمجوعة من الأفكار والممارسات، وفي إطار هذا البحث سنحاول إثبات هذه الحقيقة المتمثلة بوجود رؤية فكرية للمجتمع والدولة في الفكر الاسلامي ،والتي تقوم على مجموعة من المرتكزات المنطلقة من الرسالة الإسلامية، والتي هي بدورها رسالة الله تعالى للعالم اجمع، محاولين تتبع هذه الخصوصية (الإسلامية) والتي يطلق عليها اليوم (الهوية) من خلال دراسة تعريفية بمفهوم الهوية ومفهوم الدولة الاسلامية ، وأنواع الدول استنادا إلى هويتها، كمدخل لفهم المراد بهوية الدولة الإسلامية وأركانها التي تقوم عليها، وهذا الكلام كله سيفصل في مبحثين أساسيين هما:–

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لهوية الدولة

المبحث الثاني : مرتكزات هوية الدولة الإسلامية

المقدمـــــة

تتواجد على هذه الأرض مجموعة من الحضارات والثقافات المختلفة بعضها عن البعض الأخر، وكل واحدة من هذه الثقافات تميز مجتمعا بعينه عن الأخر وكذلك تميز دولة عن الأخرى، وكل مجتمع أصبح له خصوصيته المتعلقة بذاته والتي يسعى إلى المحافظة عليها ويحاول نشرها وتوسيع مساحتها مع المحافظة على مركزية انطلاقها وأصالتها المتمثلة بمنبع انبثاقها والبيئة الحاضنة لها.

والمجتمع الإسلامي – بوصفه احد هذه المجتمعات – أيضا يتميز بثقافته وخصوصيته المميزة له والتي يحاول أن يجسدها على ارض الواقع بمجوعة من الأفكار والممارسات، ونحن في إطار هذا البحث سنحاول إثبات هذه الحقيقة المتمثلة بوجود حقيقة للمجتمع والدولة الإسلامية ،والتي تقوم على مجموعة من المرتكزات المنطلقة من الرسالة الإسلامية، والتي هي بدورها رسالة الله تعالى للعالم اجمع، محاولين تتبع هذه الخصوصية (الإسلامية) والتي يطلق عليها اليوم (الهوية) من خلال دراسة تعريفية بمفهوم الهوية ومفهوم الدولة، وأنواع الدول استنادا إلى هويتها، كمدخل لفهم المراد بهوية الدولة الإسلامية وأركانها التي تقوم عليها، وهذا الكلام كله سيفصل في مبحثين أساسيين هما:–

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لهوية الدولة.

المبحث الثاني : مرتكزات هوية الدولة الإسلامية.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن للدولة الإسلامية هويتها الخاصة بها والمرتكزة على مجموعة من الخصائص التي لا يمكن لأي دولة أن تسمي نفسها إسلامية ما لم تتوافر فيها تلك الخصائص والمنطلقة من الشريعة الإسلامية ذاتها .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز هوية الدولة في الفكر الإسلامي ومرتكزاتها التي تميزها عن غيرها من الدول لغرض تفعيل هذه الهوية وإظهارها على سلم الفكر السياسي المعاصر.

الباحث

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي لهوية الدولة

مما لاشك فيه أن الدولة أعلى هيئة سياسية تمثل الجماعة، وأنها ليست الغاية عند العقلاء من الساسة، وإنما هي المساحة الأوسع لتطبيق الأفكار والمناهج، والطريق الأسرع إلى الآمال والطموحات، ومن هنا فإن لكل دولة هوية خاصة تعبر عن الأطر الفكرية التي تتبناها و تطرحها والمناهج التي تسعى إلى تطبيقها.

فلكل دولة – تحمل هدف ورسالة لها – هويتها الخاصة المعبرة عنها والمميزة لها ولو في بعض التفاصيل عن غيرها من الدول إذ ما تشابها في الإطار العام .

وبما أننا نتكلم عن الدولة وهويتها، فينبغي أن نقوم بتعريف هذه المصطلحات وكذلك معرفة نماذج للدول بالاستناد إلى هوياتها، مقسمين هذا المبحث إلى المطالب الآتية:–

المطلب الأول: مفهوم الدولة

المطلب الثاني : مفهوم الهوية

المطلب الثالث : أنواع الدول على أساس هوياتها

المطلب الأول : مفهوم الدولة:

جاء لفظ الدولة في اللغة بعدة معان هي:–

الأول : التحول والانتقال[١]. وفي هذا المعنى جاءت في القرآن الكريم كما في قوله تعالى:{كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ}[٢]. والثاني : بمعنى "الملك"[٣]. والثالث : بمعنى "الغلبة"[٤].

أما في إطار تعريف الدولة اصطلاحا، فهناك عدد كبير جدا من التعاريف الموضوعة للدولة والتي تختلف حسب الأساس الذي ينطلق منه من يعرفها، ونكتفي هنا بعرض مجموعة من التعاريف للمفكرين العرب والإسلاميين، فمثلا عرفها الدكتور إبراهيم شيحا – المصري الجنسية – بأنها:((مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لتنظيم معين))[٥]،

وعرفها الدكتور محسن خليل – المصري الجنسية أيضا– بأنها: ((جماعة من الأفراد تقطن على سبيل الدوام والاستقرار إقليما جغرافيا معينا وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل عن أشخاص من يمارسها))[٦].

أما بالنسبة إلى الفقهاء والمفكرين الإسلاميين فقد ذكر بعض منهم تعاريف للدولة منها: تعريف الشيخ حسن البنا بأنها : ((شكل انتظام الأمة في سلطة، لها دستورها وشكل نظام للحكم خاص بها، والدستور هو القانون الأساس للدولة، وأمة الإسلام دستورها القرآن))[٧].

وتعريف السيد محمد باقر الصدر في الأسس الإسلامية والذي يرى أنها: ((المظهر الأعلى للوحدة السياسية التي توجد بين جماعة من الناس، ولابد أن تكون وحدتها انعكاسا لوحدة عامة قائمة بين الجماعة))[٨]. وعرفها الشيخ محمد مهدي شمس الدين بأنها:((شعب – أو امة – ينظم أمرهم حكم، ويخضعهم هذا الحكم جميعاً إلى أحكام قانونية واحدة لا تمايز فيها))[٩]. وكذلك عرفها السيد محمد الشيرازي في كتابه، "الفقه السياسة" بأنها : ((أرقى التشكيلات لإدارة أمور جماعة كبيرة في مختلف شؤونها))[١٠]. اما الشيخ محمد علي التسخيري فذكر أن الدولة هي :((المجموع الكلي المكون من شعب، ونظام يسير عليه الشعب، وحكومة تدير هذه المسيرة))[١١]. وعرفها أيضا السيد هاشم الموسوي بأنها:((كيان سياسي ذات شخصية اعتبارية، يتعامل معها القانون، كجهة صالحة، لتحمل الواجبات، واكتساب الحقوق))[١٢].

من خلال أغلب التعاريف السابقة يتبين انه لا يمكن أن تكون دولة بلا امة، ولا يمكن أن تكون دولة بلا إقليم، ولا يمكن أن تكون دولة بلا حكومة، إلا أن جميع هذه المفردات هي أركان للدولة وليست هي الدولة ذاتها، والدولة هي الإطار الذي يحوي تلك الأركان ويجمعها.

وبالاستناد إلى ما تقدم عرفنا معنى الدول في اللغة والاصطلاح، وبمختلف التعاريف التي وضعت لها، والتي اختلفت حسب وجهة نظر المفكر الذي ينطلق منها، فمثلا السيد الصدر لم ينظر إلى مكونات هذه الدولة وإنما إلى نوع الوحدة التي تكون الجماعة وبدورها تكون الدولة فوصف هذه الوحدة بأنها المظهر الأعلى وبالتالي لا توجد وحدة – حاليا – أعلى وأكثر ترابطا وانسجاما من هذه الوحدة المجتمعية، أما الشيخ البنا فنظر إلى مكونات الدولة والمتمثلة بشكل

تنظيم السلطة المكونة من الأمة، وكذلك الدستور الذي هو القانون الأعلى للدولة والأساس الفكري الذي يبنى عليها ثقافة الأمة وسلوكها حسب ما فيه من خطوط عامة وتفصيلية ونظام الحكم الخاص بها.

المطلب الثاني: مفهوم الهوية:

الهوية هي الخصوصية التي ينبغي أن تتميز بها الدولة كونها الوعاء الاشمل، كما تتميز بها الحركات والتيارات والعناوين الفرعية الأخرى، فلكل واحد من هذه العناوين رؤية واضحة ومميزة له عن غيره من الدول والحركات والتيارات والتي تمنحه هوية ينفرد بها عن غيره، وبغض النظر عن كون هذه الرؤية وطنية أو دينية أو غير ذلك.

ولتحديد معنى الهوية جاءت عدة تعاريف حددت مغزاها، ومنها تعريفها بأنها: ((مجموعة العقائد والمبادئ والخصائص والترميزات التي تجعل أمة ما تشعر بمغايرتها للأمم الأخرى))[١٣]. فهذا التعريف ركز على ما تتميز به أمة ما عن غيرها، من ناحية العقائد والمبادئ والخصائص، وهي العناصر الأساسية التي ينبغي أن تتميز بها الدولة عن مثيلاتها.

وكذلك عرفت بأنها:((عبارة عن تراكم المعارف والثقافات، والتجارب والصراعات والأفكار والمؤلفات والكتابات، ٠٠ وهذا كله يشكل المرجعية الأساسية للشعوب))[١٤]. وما يميز هذا التعريف عن سابقه بكونه يتضمن التجارب التي تمر بها أمة من الأمم أو شعب من الشعوب والتي تكون من خصوصياته بالإضافة إلى الصراعات التي يخوضها في إطار سيره ، مضافا إلى نتاجات هذا الشعب من المؤلفات والكتابات التي تشكل مع التراكم المعارف والثقافات المرجعية الأساسية لهذا الشعب أو الأمة.

فالهوية هي الحقيقة المميزة المعبرة عن الخصائص الذاتية لكل مجموعة بشرية، وتظهر بصورة جلية في الأنموذج الحضاري، ومن خلال الثقافة العامة وأنماط العلاقات السائدة بينها، وهي شعور بالخصوصية يتجسد في تعابير وسلوكيات ثقافية واجتماعية، وهي نتاج يتشكل من طبيعة العلاقات الاجتماعية وطبيعة التاريخ المترسب في الذاكرة الاجتماعية[١٥].

والهوية بمثابة المفاتيح التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون بوصفه منتميا إلى تلك الجماعة.

وهي تتجمع عناصرها على مرار تاريخ الجماعة (التاريخ) ومن خلال تراثها الإبداعي (الثقافة) وطابع حياتها (الواقع) ، وهي تتجلى خارجيا بتصرفات وسلوكيات وعادات تنحصر قيمتها في أنها عناصر معلنة تجاه الجماعة الأخرى، وهي أيضا تميز أصحاب هوية ما مشتركة عن سائر الهويات الأخرى.

وهذه الهوية تحدد الشعور العميق الوجودي الأساسي للإنسان، والشعور العميق الخاص بانتمائه، ويمنح الانتماء للفرد غايته وأمل حياته، والإحساس بأن جهوده الإبداعية لن تذهب هباء بموته، بل تغذي حياة الجماعة التي ينتمي إليها بعد وفاته، ومن يكون لديه الارتباط بهويته على هذا النحو، فلن يتصرف وفقا لقانون المصادفة؛ لأن الفرد الذي يتصرف وفقا لهذا القانون – المصادفة – مفتقدا للهوية، ومفتقدا للانتماء ومحكوما عليه بأن يعيش حاضره فحسب، ولا يعنيه حاضر أو مستقبل الجماعة التي ينتسب إليها.

فهذا ما تمثله الهوية للفرد والجماعة، وبما أن كلامنا عن الدولة التي هي ظاهرة اجتماعية، فإنها لا يمكن أن تترسخ وتستمر إلا على أساس الهوية، ومن هنا فالهوية هي جوهر التفاعلات التي ينتجها ذوبان مكونات الدولة في بوتقة كلية صاهره لكافة تكويناتها الداخلية، فالدولة هي ناظم وإطار كلي ناتج من تمازج أربعة عناصر هي، الأمة المكونة للجماعة الأساسية، والقيم والقوانين المكونة للنظام، والإقليم المكون للوطن، والمؤسسة الإدارية المكونة للسلطة،.. وروح وجوهر هذا الرابط والناظم الكلي المسمى بالدولة هي الهوية التي تمثل حاصل التمازج والتناغم والاتحاد لعناصر الدولة الأربعة، وكلما تمازجت وتناغمت واتحدت هذه العناصر بعضها ببعض في الوعي والثقافة والتشريع والتطبيق، كلما قويت الدولة وتجذرت، من هنا فبقاء الدولة مرتبط بفاعلية الهوية، وقدرتها على البقاء والتجدد والتطور[١٦].

واستنادا إلى ما سبق من الكلام فان الهوية من الأهمية للدولة يصل إلى حد بقائها واستمرارها، وكلما فعلت الهوية تجذرت الدولة وكانت ظاهرة بشكل أكثر تمازجا وتناغما.

المطلب الثالث : أنواع الدول على أساس هوياتها:

اتخذت الدول أشكالا مختلفة في الممارسة التاريخية، وكذا الحال في الوقت المعاصر، وفقا للفكر الفلسفي لعلماء السياسية والقانون والإدارة، وفيما يلي نعرض أشكال الدول وفق الهوية التي تقوم عليها، والهوية المقصود بها هنا هو الأساس أو القاعدة الفكرية والفلسفية التي تقيم عليها الدولة كيانها السياسي، ورؤيتها في نظام الحكم الذي يسود دولتها.

وهذه الأشكال للدول هي:-

اولا: الدولة القومية.

ثانيا: الدولة الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية.

ثالثا : الدولة الاشتراكية.

رابعا : الدولة في النظرية الشيوعية .

خامسا : الدولة الإسلامية.

وسيحال البحث في الدولة الإسلامية إلى المبحث الثاني، الذي يختص في البحث بهوية الدولة الإسلامية، وما هي الأركان التي تقوم عليها حتى يصدق عليها لفظ دولة إسلامية، أو إضافة صفة الإسلامية إلى الدولة.

وينبغي قبل الدخول في تفاصيل كل نوع من هذه الأنواع التأكيد على أن هذه الأنواع تتداخل في بعض القواعد الفكرية ومنها مثلا قاعدة العلمانية، فجميع الأنواع – عدا الدولة الإسلامية المبدئية – تقوم على قاعدة العلمانية، لكن الفرق في بعض الدول تكون العلمانية على أشدها كما في الاشتراكية والشيوعية حتى تصل إلى حد الإلحاد، وبعضها كما في القومية والديمقراطية الليبرالية الرأسمالية تكون العلمانية أقل شدة، فهي تعترف بالدور الروحي للدين،

وقد تُ ضمن بعض فقراته في الدستور، لكن لا تسمح بتدخل الدين في السياسة، وإنما تقوم على قاعدة الفصل التام بينهما.

أولا : الدولة القومية:-

تعرف القومية – حسب ما يعرفها جورج حنا – بأنها:((عقد اجتماعي في شعب له لغة وجغرافية مشتركة وتاريخ مشترك ومصير مشترك ومصلحة اقتصادية مادية مشتركة وثقافة نفسية مشتركة، وهذا العقد يجب أن يكون فيه كل هذه المقومات مجتمعة))[١٧]. كما عرفت أيضا بأنها : ((مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي))[١٨].

ومن هذه التعاريف إضافة إلى تعاريف أخرى لم تذكر هنا، نستنتج مجموعة من الأسس التي يبغي توا فرها حتى يمكن وصف دولة ما بأنها قومية أو ذات هوية قومية، وهذه الأسس هي ((لغة مشتركة وجغرافية مشتركة وتاريخ مشترك وثقافة مشتركة وأيضا أصل مشترك))، بالإضافة إلى شروط أخرى هي ثانوية بالنسبة للشروط السابقة؛ لأنها ناتجة منها وتابعة لها كالمصلحة المشتركة والعادات وغيرها.

فالدولة القومية هي تلك الدولة القائمة على تلك الأسس، كي تُكَوِن الوحدة القومية التي يقوم عليها كيانها القانوني، وتكون ملزمة بهذه الوحدة سياسيا وفلسفيا وتطبيقا في الممارسة السياسية.

والقومية فكرة ذات منشأ غربي، إذ أنها قد نشأت في الغرب، وعلى الأخص في فرنسا، في إبان ثورتها الأولى، عندما أعلن الشعب الفرنسي على لسان ممثليه بأنه يؤلف أمة، أي أمة قومية، والتي احتلت مكان الملك في إدارة الدولة ومصدر سلطتها، ومن ثم بدأت هذه الفكرة تنتشر في باقي أرجاء أوربا سيما في أوربا الوسطى والشرقية، فأدت إلى قيام ثورات وانتفاضات، وغيرت من معالم أوربا وخريطتها من خلال الوحدة الإيطالية على يد "كافور" والوحدة الألمانية بقيادة "بسمارك" ثم انتشرت في بقيت أرجاء العالم[١٩].

وقد بني هذا النمط من التفكير – التفكير القومي – على أعلى مستوى من الوفاء للمقومات القومية – اللغة والأرض والأصل والثقافة – والتي تتسبب في أن يحصل لدى الفرد المنتمي لذلك القوم شعور قوي بانشداد عميق وارتباط وثيق بوطنه وآداب قومه وتقاليدهم وعاداتهم القومية، وبسيادة واقتدار دولتهم، ويتضمن الشعور القومي الاعتقاد بالسمو القومي، والسعي لتحصيل وتحقيق هذا السمو والوصول إلى السيادة على جميع الشعوب[٢٠].

والقومية تؤدي وظائف ثلاث أساسية ((فهي تفسر الأصل المشترك لجماعة معينة، وهي تزود بإحساس من الهوية للجماعة وتضفي الشرعية على السلطات الحاكمة، وهي أيضا في العادة تقترح مجموعة من المثاليات التي يتطلع إليها ...، فالقومية تؤدي وظيفة توحيد الجماعة داخليا من خلال تشجيع إحساس من التجانس))[٢١].

وينبغي الإشارة أخيرا إلى أنه يمكن أن يدخل عنصر الدين فيكون أحد عناصر تكوين القومية، ويمكن أيضا أن لا يدخل فيها فتكون قومية علمانية، وكما هو الحال في تركيا التي قامت قوميتها الكمالية على أساس فصل الدين عن الدولة.

ثانيا: الدولة الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية:-

الديمقراطية وكما هو معروف كلمة ذات أصل إغريقي، وهي مشتقة من كلمتين هما "ديمو" بمعنى الشعب و "قراطس" بمعنى الحكم، وعند دمج الكلمتين تكونت كلمة الديمقراطية، ويراد بها "حكم الشعب"، وعرفت بهذا المعنى وهو ((حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب)) ، والديمقراطية تطورت كثيرا عما عرف عنها في العصر اليوناني وأصبحت ذات معنى أكثر تحديدا من التعريف العام السابق لها.

والديمقراطية تعرف بأنها: ((حكم يرتكز إلى اختيار أفراد الشعب لحكامهم، وقدرتهم على مراقبتهم ومسألتهم، وتمتعهم بكافة حقوقهم وحرياتهم، كما تتضمن مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة))[٢٢].

وتستند الديمقراطية على مجموعة من الأسس أهمها: الحرية والمساواة، وأنصارها يفسرون هذه الأمور بالقول : إن الحكومة الديمقراطية هي الحكومة الشعبية وتقوم على أساس إرادة كل أفراد الشعب الأحرار، وتعني نهاية كل أشكال النفوذ الاجتماعي والاقتصادي، التي هي من نتائج الاعتراف بالامتيازات الطبقية، وتعني أيضا مساواة الجميع تجاه قوانين الدولة، والتوزيع العادل للسلطات والثروات العامة، ومشاركة إرادة الناس في التركيبة البرلمانية التي تنتج عنها مشاركة إرادة الشعب في وضع القوانين والنظم الاقتصادية والمناهج السياسية والعسكرية في نهاية الأمر(٢٣).

وعلى نمط المساواة قامت الديمقراطية الغربية:التي ترى أن الأمة مكونة من أفراد متساويين لا يربط بعضهم ببعض سوى انتمائهم لدولة واحدة، والمساواة التي تقرها الديمقراطية وتعدها أحد أسسها هي المساواة القانونية، وهي الناتجة عن اشتراك الأفراد في شؤون الحكم بصفتهم أفرادا، وعليه فلا بد أن يكون اشتراك هؤلاء الأفراد على سبيل المساواة ودون تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الانتماء إلى جماعة معينة أو إلى طبقة معينة(٢٤).

يتضح مما سبق أن المساواة تستند إلى الفردية، والفردية هي أحدى الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية، فالأخيرة ترمي إلى تمتع أفراد الشعب بحقوقهم السياسية بصفتهم أفرادا ودون النظر إلى أي اعتبار أخر يتعلق بعضويتهم في أي جماعة من الجماعات أو انتمائهم إلى طبقة من الطبقات فهي تنظر إلى الفرد ذاته بوصفه إنسانا بصرف النظر عن المصالح التي يمثلها أو النقابة التي يتمتع بعضويتها أو الطبقة التي ينتمي إليها(٢٥).

والديمقراطية قامت على الإيمان بالفرد إيمانا لا حد له، وبأن مصالحه الخاصة بنفسها تكفل– وبصورة طبيعية – مصلحة المجتمع في مختلف الميادين... ، وأن فكرة الدولة الديمقراطية إنما تستهدف حماية الأفراد ومصالحهم الخاصة، فلا يجوز لها أن تتعدى حدود هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها(٢٦).

فالخط العريض لهذا النظام – الديمقراطي – هو أن مصالح المجتمع بمصالح الأفراد، فالفرد هو القاعدة التي يجب أن يرتكز عليها النظام الاجتماعي، والدولة الصالحة – وفقا لرؤية هذا النظام – هي الجهاز الذي يسخر لخدمة الفرد وحسابه، وتمتلك الإرادة القوية لحفظ مصالحه وحمايتها(٢٧).

وفي ظل المبدأ الفردي يجب ضمان مجموعة من الحقوق للأفراد وفي ظل الدولة الديمقراطية وهذه الحقوق هي: الحرية الشخصية، الحرية السياسية ، الحرية الاقتصادية، والحرية الفكرية.

وللديمقراطية مجموعة من الصور هي الديمقراطية المباشرة، والديمقراطية النيابية، والديمقراطية شبه المباشرة، وينبغي الإشارة أخيرا إلى أن أهم ركن تستند عليه الديمقراطية في هويتها هو مبدأ العلمانية، ولا ترضى لأي دور للدين في الدولة، فدور الدين هو دور روحاني وليس سياسي.

ثالثا : الدولة الاشتراكية:–

إذا كان الفرد هو الهدف والغاية في الديمقراطية الرأسمالية، فان الجماعة هي غاية المذهب الاشتراكي، والدولة تضطلع بأعباء شاملة وكبيرة وفق هذا المذهب؛ لان الاشتراكيين يرون أن الدولة وجدت أساسا لخدمة المجتمع بأكمله، وأن رفاهية الفرد لا تتحقق بالشكل المطلوب إلا بتحقيق رفاهية الجماعة، فالأساس رفاهية المجتمع وليس رفاهية الفرد.

وقد قامت الدولة الاشتراكية في العصر الحديث بقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧م، ومن أهم الأسس التي قامت عليها هي تملك الدولة لمعظم وسائل الإنتاج، وتوزيعها بين مختلف الاستخدامات بما يضمن تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وفقا لخطة مركزية شاملة ومحددة، ومعنى هذا أن الدولة الاشتراكية تتدخل عضويا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنها تلعب دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخول والثروات، بما لا يسمح بالتناقض لا بالمستوى الاقتصادي ولا الاجتماعي بين الطبقات المختلفة(٢٨).

وتتلخص أهم معالم الهوية الاشتراكية بالأركان الأساسية الآتية[٢٩] :-

أ- محو الطبقية وتصفية حسابها نهائيا بخلق المجتمع اللاطبقي.

ب- استلام البروليتاريا للأداة السياسية، بإنشاء حكومة دكتاتورية قادرة على تحقيق الرسالة التاريخية للمجتمع الاشتراكي.

ت- تأميم مصادر الثروة ووسائل الإنتاج الرأسمالية في البلاد بوصفها ملكا للمجموع .

ث- قيام التوزيع على قاعدة : (كل حسب طاقته وكل حسب عمله).

وعندما تصل القافلة البشرية إلى قمة الهرم التاريخي – المجتمع الشيوعي – يحدث التطور والتغيير في أكثر تلك المعالم والاركان ، وأخيرا من معالم الهوية الاشتراكية هي أنها تقوم على قاعدة العلمانية وعلى أوجها، وهي العلمانية الإلحادية، إذ إنها ترى أن الدين خرافة وانه يعيق التقدم، يقول استالين بهذا الخصوص: ((نحن ملحدون ونحن نؤمن بأن فكرة الله خرافة ونحن نؤمن بأن الأيمان بالدين يعرقل تقدمنا... ، ونحن لا نريد أن نجعل الدين يسيطر علينا؛ لانا لا نريد أن نكون سكارى))[٣٠].

واستنادا إلى الكلام السابق لا مجال لجميع الأديان عند الاشتراكية، وليس هناك مجالا للتبشير بها أو لإعلان مبادئها.

رابعا : الدولة في النظرية الشيوعية:-

هذه المدرسة الفكرية تختلف عن كل المدارس الفكرية الأخرى وذلك؛ لأن الشيوعية لا تؤمن بالدولة وترى أنها مرحلة انتقالية وهي من صنع أصحاب رؤوس الأموال، وثانيا لأن الشيوعية بقت في حدود التنظير ولم تر مجال التطبيق في الواقع العملي، فالشيوعية لها وجود فكري خالص، وليس لها أي وجود فعلي، وهي فكرة لم تجرب لحد الآن.

والشيوعية هي صورة متطرفة للاشتراكية، إذ يذهب أنصارها إلى أن وسائل الإنتاج هي ملك للجميع، ويذهبون إلى وجوب إلغاء الملكية الفردية من جهة، والأسرة من جهة ثانية، وقيام الدولة في مرحلة انتقالية بالإنتاج وتمتلك وسائله، وكذلك بتوزيع الإنتاج على أفراد الجماعة كل حسب حاجته، وحسب نصيبه من العمل، وفي ظل الشيوعية يتولى المجتمع كافة الأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث لا يترك أي شيء بيد الأفراد، فالفرد ما هو إلا جزء من ماكينة تعمل[٣١].

والشيوعية – التي تنسب إلى ماركس – تقوم على المادية الجدلية التي يعود أصلها إلى الفيلسوف الألماني "هيكل"*، وهي تتبنى الفلسفة المادية والتي ترى أن المادة سابقة على الفكر، وهي ترى أن للمادة وجود موضوعي مستقل عن الذات المدركة، وان هذا العالم مادي، وانه لا يقبل إضافة غريبة، أي إضافة غير مادية، والمراد من ذلك نفي الوجود الإلهي، فلا وجود للغيبيات وإنما هناك أشياء نعرفها وأشياء لا نعرفها ولكنا سنعرفها بناء على التقدم العلمي[٣٢].

فالشيوعية ترفض أي نشاط متصور للدين حتى على صعيد الطقوس الدينية البحتة، فليس للدين أي دور معترف به على صعيد الحياة العامة، انطلاقا من موقف فلسفي يرفض الأخر، ويؤمن بالوجود المادي لا الغيبي، وانطلاقا مما تقدم تقوم الفلسفة الشيوعية على[٣٣] :-

١- المادة أصل الوجود.

٢- العالم بطبيعته مادي، بناء على أن أصل الوجود هو المادة.

٣- العالم المادي ممكن معرفته، ولا مكان فيه للغيب على أي صورة، والتقدم العلمي كفيل بكشف ما لا نعرفه من أسرار حتى الآن.

وخلاصة ما تقدم في هذا المبحث أن لكل دولة قائمة أو مفترضة هوية تقوم عليها، ويستند عليها إطارها الفلسفي، وأركانها المادية، بحيث تقوم بتبرير وجودها وأداء وظائفها ومهامها بالاستناد إلى هذه الهوية، ولا تقبل أن يحكمها إلا من يؤمن بهذه الهوية، ويسعى جاهدا إلى تطبيقها بأرض الواقع، وان تكون مخرجات هذه الدولة هي نتيجة لتبني هذه الهوية، المعتقد بها من قبل كل أو أغلبية أفراد الشعب أو الأمة.

وبما أنه قد تبين أن هوية الدول الأربعة السابقة قائمة على قاعدة العلمانية وباختلاف نوع هذه العلمانية وشدتها، فأننا سنقوم بالبحث في المبحث الثاني هوية الدولة الإسلامية، وما يجب أن تقوم عليه من أركان، حتى يمكن انطباق صفة الإسلامية عليها، وما هو موقفها من الدين.

المبحث الثاني

مرتكزات هوية الدولة الإسلامية

منذ عصر ظهور السلطة قديما وحتى ظهور مصطلح الدولة في العصر الحديث وقع الناس بين إفراط وتفريط في أمرها، فبعضهم صير الدولة هدفا بذاته يطلبه بأي ثمن كان حتى قال أحدهم : ((إن الملك عقيم لو نازعتني فيه لأخذت الذي فيه عيناك))[٣٤]. وبعضهم صير الدين هدفه الأول والدولة نقيضه، فاعتزل الحياة وقاطع الساسة وحرم السياسة، متصورا أن الدين والدولة كالماء والنار لا تمسكهما يد واحدة ولا يجتمعان تحت سقف واحد.

وعلى أساس إفراط الأول قامت ثلاث مبادئ تعد من أخطر مساوئ الدولة:-

الأول: الاستئثار بالدولة.

الثاني: الغاية تبرر الوسيلة.

الثالث: فصل الدين عن الدولة.

وكان جراء هذه المبادئ أن ساد الظلم والاحتكار، وانحلت الأخلاق والقيم، وتشاطرت العالم قوتان فتاكتان هما الاستبداد والاستعمار، زعزعت الأمن وتراجعت بالإنسانية قرونا إلى الوراء.

وعلى أساس تفريط الثاني قامت ثلاث نتائج لا تقل خطورة عن الأولى هي:

الأول: انعزال الدين عن الحياة مع أن الله تعالى أراد للدين أن يحكم ولمبادئه أن تهدي في كل زمان ومكان قال تعالى: { وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ }[٣٥].

الثاني: انعزال أكفاء المتدينين وتخليهم عن إدارة شؤون الحياة.

الثالث: انحسار العلوم والمعارف الدينية عند بعض أهلها بآخرة الناس وتربيتهم الروحية، دون أن تقترب من سياستهم واقتصادهم وقضائهم، فصار العالم بالدين واعظا ومربيا لا قائدا ومدبرا، وانحصرت مهمة العالم الفقيه بالطهارة والنجاسة والصلاة والصيام وغيرها من مما يقوم بها الإنسان في عبادته، وهي من أسمى الوظائف وأنبلها لكنها ليست كل الحياة.

وانحصرت مهمة السياسي بالحكم والدولة، دون أن يقترب من الدين أو يلتزم بأخلاقه وقيمه، فكان جزاء هذه النتائج أن سادت الفوضى والرذيلة وتصدى غير الصالحين لتولي أمور الحكم والسلطة، فحكموا الناس بالتبعية وشرقوا وغربوا، ولم يأووا إلى ركن وثيق[٣٦].

وبالاستناد إلى هذه المقدمة يمكن القول أنه أصبح سائدا انعزال الدين عن الدولة، والمتدين عن السياسة، وأصبح هذا هو الأصل، والتناغم بين الدين والدولة والمتدين والسياسة هو الاستثناء والشذوذ الذي يجب أن يحد منه والتخلص من خطره.

ولهذا نحاول في هذا المبحث الربط السليم والقول الفصل بشأن ما تعنيه الدولة بالفكر الإسلامي الأصيل، وما هي التشريعات التي يجب أن تحكمها ، ومن هو الذي يجب أن يقف على رأس هذه الدولة، وما هي الأهداف التي تقصدها وتسعى إلى تحقيقها، ليكون بمجموع هذه المحاور أهم المرتكزات التي تقوم عليها الدولة الإسلامية، والتي يمكن القول أنها هي المقصودة من وجهة النظر الشرعية.

ومقصدنا بالدولة الإسلامية هي المعرفة – عند السيد محمد باقر الصدر – بأنها : ((الدولة التي تقوم على أساس الإسلام وتستمد منه تشريعاتها))[٣٧]. وبهذا التعريف يمكن التفريق بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول سواء القائمة منها في البلدان الإسلامية، أم الأخرى القائمة في البلدان غير الإسلامية.

فللدولة شخصية مبدئية وصفة عقيدية تكتسبها من القاعدة الفكرية التي تقوم عليها، وتستمد منها تشريعاتها، وهذه القاعدة الفكرية هي التي تحدد هوية الدولة واتجاهاتها في الحياة وتمنحها التسمية والنوعية السياسية[٣٨].

وعلى هذه فالدولة التي تقوم على أساس الإسلام، وتتخذه قاعدة فكرية، ومصدرا للتشريع والتقنين، ومنهجا للسياسة والحكم، هي دولة إسلامية، والدولة التي تتبنى الاشتراكية أو الرأسمالية وتتخذ منها قاعدة فكرية، تسمى دولة اشتراكية أو دولة رأسمالية.

وعموما وضع أي دولة يعالج من عدة زوايا هي:-

الأولى : الفلسفة التي تقوم عليها وتمثل مبرر وجودها، والمصدر الذي يضفي الشرعية على اختصاصها بوظائفها، وبتلك الفلسفة تتميز الدولة بوصف خاص، فيقال عن واحدة بأنها إسلامية أو ليبرالية أو اشتراكية أو شيوعية.

الثانية: وجود القادة والمفكرين الذين يؤمنون بهذه الفلسفة ويحملون همها ويسعون إلى تطبيقها.

الثالثة: أفراد الأمة الذين يكون لهم دور التفعيل الحقيقي لهذه الفلسفة ولدور القيادة، وبدونهم تكون مجرد تنظير لا أنصار لها ولا مريدين، وليس لها أي ميدان لتطبيق، فضلا عن ميدان نشرها خارجيا.

فهذه النقاط جميعها لها دخل مباشر في تحقيق هوية الدولة، ولا يمكن إغفال أي واحدة منها، لان بعضها مكملا للبعض الأخر، وبالتالي تكون هناك دولة لها هوية نظريا وتسعى إلى الانطلاق منها في الميدان العملي.

وعلى هذا فان الدولة لا تتحقق إسلاميتها – كما يقول السيد هاشم الموسوي – لمجرد أن يكون الشعب شعبا مسلما، أو أفراد السلطة أفراد مسلمين[٣٩].

كما يمكن القول أيضا أن الدولة الإسلامية لا تتحقق إسلاميتها لمجرد أن تكون قاعدتها الفكرية وتشريعاتها إسلامية، وإنما أن تكون هذه القاعدة والتشريعات هي الحاكمة فعليا، وأن يكون هناك شخصا حامل لهم الرسالة ومؤمن بها واقفا على رأس الدولة الإسلامية، وبهذا ستكون أهداف هذه الدولة هي المجسدة للقاعدة الفكرية الإسلامية وفقا لوسائل التحقيق المشروعة، مضافا لهذا كله أن أفراد الشعب أو الأمة هم من المؤمنين بهذه القاعد.

فهذه النقاط جميعا تشكل مرتكزات هوية الدولة الإسلامية والتي سنقوم بدراستها تباعا وكما يلي:-

المطلب الأول : القاعدة الفكرية (العقيدة الإسلامية).

المطلب الثاني: الأمة الإسلامية.

المطلب الثالث : الحاكم الحامل للمواصفات الإسلامية.

المطلب الأول: القاعدة الفكرية (العقيدة الإسلامية):

إن واحدة من مميزات الدولة الإسلامية هي القاعدة الفكرية التي تقوم عليها، فالفكر الإسلامي يشترط توافر الركن المعنوي أو الروحي للدولة إلى جانب الركن الفكري كي تتصف بالإسلامية، وهذا الركن – الفكري– يشمل مجموعة من القواعد والأحكام المتعلقة بالعقيدة والتشريع الإسلامي، والتي يتحدد بمقتضاها الإطار العام للتوجه الإسلامي، وينبغي أن تتصف الدولة بهذا الركن ليصح اتصافها بصفة الإسلامية[٤٠].

وجاء هذا الشرط – كما يذكر السيد محمد باقر الصدر – لان الدولة هي المظهر الأعلى للوحدة السياسية التي توجد بين جماعة من الناس ولابد من أن تكون وحدتها انعكاسا لوحدة عامة قائمة بين الجماعة، وهذه الوحدة العامة بين الناس التي تنعكس في الوحدة السياسية تارة تكون وحدة عاطفية وأخرى تكون وحدة فكرية، فالوحدة العاطفية هي العاطفة الواحدة التي يحسها ويشترك فيها جماعة من الناس بسبب من الأسباب، كاشتراكهم في إقليم متميز بحدود جغرافية، أو اشتراكهم في قومية متميزة بلغة أو دم أو تاريخ معين، وأما الوحدة الفكرية فهي عبارة عن إيمان جماعة من الناس بفكرة واحدة تجاه الحياة يقيمون على أساسها وحدتهم السياسية، وهذه الوحدة هي الوحدة الطبيعية والجديرة بأن ينشأ على أساسها كيان سياسي موحد متمثل في دولة بعكس الوحدة العاطفية ... ،لأن الحكم والنظام إنما يوجده الفكر، ولذا كان الفكر هو القاعدة الطبيعية للحكم، وكانت الوحدة الفكرية هي الوحدة الصالحة لتعليل الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة تعليلا علميا[٤١].

والدولة الإسلامية هي دولة فكرية، ومن طبيعة الدولة الفكرية أنها تحمل رسالة فكرية ولا تعترف لنفسها إلا بحدود ذلك الفكر، وبذلك تصبح قابلة لتحقيق رسالتها في أوسع مدى إنساني ممكن، وكذلك الدولة الإسلامية فإنها دولة ذات رسالة فكرية هي الإسلام، والإسلام دعوة إنسانية عامة ذات رسالة فكرية هي الإسلام، والإسلام دعوة إنسانية بعث بها النبي محمد (صلى الله عليه واله) إلى الإنسانية كافة في مختلف العصور والبقاع، بقطع النظر عن الخصائص القومية والإقليمية وغيرها[٤٢].

فالدين الذي هو القاعدة الفكرية دور أساسي في تكوين الدولة الإسلامية على أساس أن أهم دافع يحرك الإنسان هو الفكر والعقيدة وهذا الكلام أكده الشيخ فاضل الصفار، إذ قال: ((الدين هو العنصر الحقيقي في تكوين الأمة، ومن بعده تأتي باقي العناصر... ، باعتبار أن أهم عنصر يحرك الإنسان ويدفعه هو الفكر والعقيدة، فإذا كانت العقيدة واحدة كان السبب الأقوى في منشأ الأمة وفي توحيدها وتماسكها))[٤٣].

والدين والشريعة من الشروط الضرورية لتكوين الدولة الإسلامية، وهو من الشروط السابقة لتكوين الدولة في الإسلام ونشأتها، وليست من شرطا لاحقا للدولة وهذا بسبب ((أن الإسلام ينشئ الدولة من خلال الشريعة وبالرجوع إليها، لأن بنية الدولة، وشكلها في الإسلام تتحدد من خلال الشريعة، أسسا ومبادئ وقيما وأحكاما، باعتبار أن الشريعة هي الرابط بين السماء – صاحب السيادة المطلقة – وبين الأرض أحكاما ورعية))[٤٤].

فمن خلال ما تقدم يظهر أن الوحدة الفكرية والعقيدية هي عنصر أساسي من عناصر تكون هوية الدولة الإسلامية، وهي الانتماء الحقيقي ومحور حياة المجتمع ، إذ أن من خلال هذه الوحدة يتفاعل أفراد المجتمع مع الدولة، وعند العكس أي حينما يضعف التمسك بهذه الوحدة والالتزام بها تفقد الدولة هويتها وتصبح مشتتة الأسس والثوابت.

المطلب الثاني: الأمة الإسلامية:-

جاء مفهوم الأمة في المعجم السياسي الحديث ليعبر عن شعب معين يرتبط برابطة عرقية معينة ويشترك أفراده في ماضي وتراث مشترك وآمال واحدة، ويتحدثون لغة واحدة، وقد يدينون بدين واحد ويجمعهم مصير واحد، وقد تكون الدولة مكونة من أكثر من أمة وفق هذا المفهوم وقد تنتشر الأمة على أكثر من دولة[٤٥].

في حين أن القرآن الكريم حرك مفهوم الأمة إلى مراكز وأماكن يضيق عندها هذا المفهوم ويتسع، فتجد الأمة في قوله تعالى:{ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}[٤٦]، تنحصر بشخص نبي رافض وثائر على الكيان البشري الضال، بينما نلاحظ في

قوله تعالى: {مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ }[٤٧]. أخذ مفهوم الأمة معنى أوسع من معنى شخص وكيان منفرد، ليشمل الجماعة التي أسلمت وتابعت النبي (صلى الله عليه وأله وسلم)، وقد اتسع مفهوم الأمة لنحو أكبر من السابق كما في قوله تعالى:{ وَمِن قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ قَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا}[٤٨].

ويعرف فقهاء ومفكري الإسلام الأمة بأنها:((جماعة يجمعها مقصد واحد))[٤٩]. وكذلك أنها: ((الجماعة التي ربطت نفسها بعضًا ببعض لمصير واحد فلهم علائق متبادلة سواء كان لهم لغة واحدة أو عدة لغات أو دين واحد أو عدة أديان))[٥٠].

والأمة – بحسب الفهم الإسلامي – هي: الجماعة الإنسانية التي تشكلت من طريق التجمع الواعي والأساس الواضح، والهدف المشترك، والغاية المقصودة، وبجملة أخرى فإن الأمة تعد حالة تكاملية في مسيرة الإنسانية؛ لأنها تمثل مرحلة تكاملية في الوعي السياسي والاجتماعي، وقد وجدت بصورة مقارنة ومتزامنة مع نشوء ظاهرتي النبوة والدولة، والحكومة الملازمة للأمة[٥١].

والرأي الإسلامي كما يذكر الشيخ شبر الفقيه هو أن الأمة مجتمع إنساني يقوم على الأساس العقائدي، إذ نقل الإسلام البشرية – في تكوين الإطار السياسي – من الدولة القبلية والمجتمع القبلي والدولة القومية والمجتمع القومي إلى الدولة الإنسانية العقائدية والمجتمع الإنساني العقائدي[٥٢] .

وبهذا الرأي يختلف الإسلام في فهمه للأمة عما تفهمه المذاهب الفكرية والسياسية والتي تجمع غالبيتها على رأي واحد هو أن الأمة تنشأ بسبب عوامل مادية؛ كاشتراك أفرادها في الأرض أو رغبتهم في العيش المشترك أو بدوافع اقتصادية كما ذهبت إليه الماركسية٠٠٠فالامة الإسلامية عالمية جامعها العقيدة الإسلامية[٥٣].

فالأساس الذي يعتمد في تحديد مفهوم الأمة في الفكر الإسلامي يختلف تماما عما هو المعتمد في القانون الدستوري، إذ إن الوحدة الفكرية "الرابطة المعتقدية" هي الأساس في تحديد مفهوم الأمة في المصطلح الإسلامي، فلا يعترف الإسلام في تكون الأمة برابطة الجنسية* ولا العضوية، ولا التوطين في بلد معين كما هو الحال في الدول القائمة؛ لأن هذه الاعتبارات تخالف مبدأ "عالمية الإسلام" وشموليته(٥٤).

وضمن هذا الإطار يميز الشيخ محمد مهدي شمس الدين، بين الشعب الذي هو ركن من أركان الدولة الوضعية، وبين الأمة المسلمة، فالشعب هو ركن من أركان الدولة، لان ماهية الدولة تتضمن حق الأمر والنهي والطاعة بالمعنى السياسي، وهذا يقتضي أن يكون هناك شعب يسكن على إقليم محدد به، وتكون سلطة الدولة على هذا الشعب وعلى الإقليم المحدد له، ولا سلطة لهذه الدولة على ارض وشعب آخر، أما الأمة المسلمة فليس لها وطن جغرافي خاص ومحدد بحدود ثابتة؛ لأنها لم تتكون على أساس عرقي أو لغوي أو أي أساس آخر، وإنما تكونت على أساس الاعتقاد بالإسلام، والالتزام به عقيدة وشريعة، دون أي وصف آخر(٥٥).

فالشعور بالذات هو الذي اوجد المجموعة الأولى للأمة الإسلامية، أي الشعور بالانتماء الواحد، إذ إن الاعتقاد بالخالق الواحد القادر الفرد الصمد هو المعيار الذي جعل المسلم يشعر بأنه مميز عن غيره، وجعل جميع المسلمين في صف واحد منفصل عن الصف الجاهلي، إذ يقول سبحانه وتعالى:{لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخر يُوَآدُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }(٥٦). فالآية الشريفة ألغت أواصر القرابة والجنس والقومية واللغة ونحوها من أواصر لصالح الإيمان والاعتقاد، حتى إذا تعارضت القيمتان قدم القرآن قيمة الدين عليها وجعلها أساسا للتضامن والتلاحم والتوحيد حيث يقول سبحانه وتعالى:{وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}(٥٧).

فالأمة مجتمع إسلامي يحكم نفسه قال تعالى : { وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }(٥٨).

فالاستخلاف في الأرض هنا هو استخلاف خاص، بمعنى استخلاف الاصطفاء، وهو ليس مجرد العيش كيفما اتفق، وليس هدف الوجود، وإنما هو الوجود الفاعل المتميز الذي يحمل مضمونا ومعنى ينطبق مع الروح الإنسانية والقيم الإنسانية للشريعة، وتمكين الدين لا معنى له إلا بتمكين المعتقدين بذلك الدين الحاملين لرسالته من حيث أنهم يحكمون هذه الرسالة في حياتهم، ويحملونها إلى الآخرين، وتكون هذه الرسالة هويتهم، ومن هنا فان الهوية الإنسانية للدولة الإسلامية هي هوية الإنسان والقيم الإنسانية(٥٩).

فالتمكين من السلطة وأداء وظائفها بشكل صحيح لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود مجتمع سياسي يحمل رسالة الإنسان التي هي رسالة الإسلام، ويقوم على فكرتين مركزيتين تدور وترتكز عليها حياته، وهي كونه مجتمعا متميزا ومنفتحا في وقت واحد، فإن المجتمع الإسلامي يتميز عن غيره من المجتمعات بكونه تجسيدا لعقيدة وشريعة ورسالة حضارية، فليس المجتمع الإسلامي مجرد تعبير عن ضرورة الإنسان إلى الاجتماع لحفظ حياته واستمرار وجوده والحصول على خدمات ومكاسب أكثر مما يستطيع أن يحققه بجهده الفردي، بل هو مجتمع رسالي ذو مهمة حضارية إنسانية، وهذا هو مبرر وجوده في التاريخ، وإلا لكان من الممكن بقاؤه على ما كان عليه من دون تغيير في معناه ومبناه(٦٠).

والخلاصة أن الأمة الإسلامية المبنية على الأساس العقائدي هي الركن الوثيق الذي تبنى عليه هوية الدولة الإسلامية ولا يمكن وصف الدولة بهذا الوصف دون أن يكون إفرادها مؤمنين بمبادئ وأسس الإسلام وبسيادته وحكمه على العالم.

المطلب الثالث : الحاكم الحامل للمواصفات الإسلامية:

يعد من يقف على رأس الدولة – ضمن السياق الطبيعي –شخصا حاملا لعقيدة وأفكار ومشروع تلك الدولة، وساعيا للحفاظ عليها وسد ثغراتها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تختلف هذه القاعدة إلا إذا كان يعمل وفقا للاستثناء الوارد على هذه القاعدة والمتمثل بالعمل والسعي لهدم هذه الدولة لمجموعة من الأسباب وهي ليست محل بحثنا.

وبما أن الحاكم يجب أن يكون حاملا لعقيدة الدولة، فيشترط أن يتوافر على مجموعة من الشروط والمواصفات التي تحتمها عليه هذه العقيدة وعلى من يتولى قيادة الدولة لكي تضمن السير بها إلى بر الأمان.

ومن هنا فالدولة الإسلامية تشترط مجوعة مواصفات في رئيسها، لأنها ترى أهمية وضرورة وجود حاكم يحمل الروح الإسلامية لينفذ القانون الإلهي في الأرض وتطبيق مفرداته على الناس؛ لتستقيم حياتهم، وتنظم أمورهم، وتحل مشاكلهم، ويبلغوا الكمال في المعاني والمثل، والتكامل في الاجتماع والسياسة، وجميع جوانب الحياة الأخرى(٦١).

ومن المواصفات التي يشترطها الفكر الإسلامي في الحاكم – وفق ما ذكر الشيخ الحلي(٦٤٨– ٧٢٦هـ) – هي(٦٢) :–

١– أن يكون مكلفا، فإن غيره مولى عليه في خاصة نفسه فكيف يلي أمر الامة.

٢– أن يكون مسلما ليراعي مصلحة المسلمين والإسلام وليحصل الوثوق بقوله، ويصح الركون اليه...

٣– أن يكون عدلا؛ فإن الفاسق ظالم ولا يجوز الركون اليه...

٤– أن يكون حرا، فإن العبد مشغول بخدمة مولاه ولا يفرغ للنظر في مصالح المسلمين.

٥– أن يكون ذكرا ليهاب، وليتمكن من مخالطة الرجال.

٦– أن يكون عالما، ليعرف الأحكام ويعلم الناس، فلا يفوت الأمر عليه بالاستفتاء والمراجعة.

٧– أن يكون شجاعا، ليغزو بنفسه، ويعالج الجيوش، ويقوى على فتح البلاد، ويحمي بيضة الإسلام.

٨- أن يكون ذا رأي وكفاية.

٩- أن يكون صحيح السمع والبصر والنطق، ليتمكن من فصل الامور.

وبالعموم فقد توسع كثير من العلماء والباحثين المسلمين في شتى حقول المعرفة الإسلامية في مواصفات القيادة ودرسوا الموضوع مفصلا من وجهات نظر متنوعة، ويمكن تلخيص المواصفات التي ذكروها في عناوين أربعة على النحو الأتي[٦٣] :-

١- المواصفات البدنية : كالبلوغ ، والعقل ، وسلامة الاعضاء.

٢- المواصفات الروحية والأخلاقية : كالعدالة ، والشجاعة ، والإرادة القوية ، والحزم ، والكرم، وسعة الصدر.

٣- المواصفات الفكرية: كالأعلمية ، والوعي السياسي ، والذكاء الحاد ، وحسن التشخيص وسرعته.

٤- المواصفات الاجتماعية : كطهارة المولد ، وطيب العنصر ، وحسن السمعة.

وقد اشترطت هذه المواصفات بالاستناد إلى مجموعة من الأدلة منها شرعية ومنها عقلية فمن الأدلة الشرعية التي يستفاد منها في دعم هذه المواصفات هي: قوله تعالى:{إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ}[٦٤]. وكذا قوله تعالى:{وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ}[٦٥]. وقوله تعالى:{وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا}[٦٦]. وغيرها من الآيات القرآنية الكريمة بالإضافة إلى عدد من الأحاديث الشريفة منها قول الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ((لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله ، وحلم يملك به غضبه ، وحسن الولاية على من يلي حتى يكون كالوالد الرحيم))[٦٧] . وعن الإمام علي (عليه السلام):((فإن الرعية الصالحة تنجو بالإمام العادل، ألا وان الرعية الفاجرة تهلك بالإمام الفاجر))[٦٨].

أما الدليل العقلي الوارد بهذا الشأن فهو: إن العقلاء لو أرادوا تفويض أمر من الأمور إلى غيرهم راعوا فيه بحسب الفطرة وجود أمور، منها قدرته وكفاءته وحسن تدبيره وأدارته على الأمر المفوض إليه، فإذا كان هذا حال الأعمال الجزئية، فعدم جواز تفويض إدارة شؤون الأمة التي هي

من أدق الأعمال الجزئية وأهمها إلى من لا يقدر ولا يقوى عليها بطريقة أولى، فالقدرة وحسن التدبير أمور لازمة، لان مجرد الاطلاع على القانون والتمتع بالتقوى والعدالة الشخصية لا يكفي لإنجاز الأعمال بشكل صحيح، بل لابد أيضا من التجربة والخبرة، وهذا يتطلب خبرة إدارية عالية ووعيا سياسيا واسعا، ويتطلب أيضا شجاعة وثباتا[٦٩].

والخلاصة أن الدولة كما هي بحاجة إلى وجود عقيدة خاصة بها وقوانين تسير عليها فكذا هي الحاجة إلى وجود من يطبق وينفذ هذه القوانين ، ولا يمكن أن يحصل هذا إلا من خلال وجود حاكم وحكومة مؤمنة ومعتقدة بهذه القوانين وقادرة على تطبيقها، ومن هنا تأتي ضرورة وجود الحاكم الإسلامي على رأس الدولة لتكتمل بذلك مرتكزات هوية الدولة الإسلامية.

الخاتمـــــــة

من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في مبحثين توصلنا إلى الآتي:

١- إن أهم ما يميز الدولة الإسلامية هو قيامها على القاعدة الشرعية الإسلامية والمتمثلة بدمج الدين والدولة معا، بل وأن الدولة الإسلامية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس ما أقرته الشريعة الإسلامية بشأنها، على العكس من جميع الدول الأخرى – القومية والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية – والتي تقوم هويتها على أساس قاعدة العلمانية والمتمثلة تارة بفصل الدين عن الدولة وتارة أخرى بعدم الاعتراف بالدين ولا بوجوده فضلا عن دوره في السياسة.

٢- إن الدولة الإسلامية ترتكز على مجموعة من الخصائص والمرتكزات التي يجب أن تتوافر عليها حتى يطلق عليها صفة الإسلامية، وهذه المرتكزات مترابطة ومنسجمة مع بعضها ويكمل احدها الأخر، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عن أي واحد منها وإذا ما حصل ذاك فسيفقدها هذه الصفة.

٣- عند الكلام عن أن للدولة الإسلامية هويتها الخاصة لا يعني تحديد الإسلام بحدود معينة وتقيده بمحددات ستؤدي إلى اعاقة انتشاره والدعوة إليه، على العكس فالإسلام رسالة عالمية وجاءت إلى العالم بأسره وإلى الأرض كلها، ونحن هنا نفرق بين الإسلام كدعوة وميدانها الأرض جميعا، وبين الإسلام كدولة فرضها الواقع الميداني، التي هدفها الأسمى هو أن تأخذ على عاتقها نشر هذه الدعوة وتبصير العالم بمبادئ الإسلام ورحمته وعدالته والتي هي امتداد لرحمة وعدالة باعث هذه الرسالة صاحب الشرع المقدس تعالى أسمه.

٤- إن الكلام عن الدولة الإسلامية لا يعنى بأي حال من الأحوال ممارسات المسلمين – التاريخية والمعاصرة – السلبية والتي عكست صورتها على الإسلام، فالكلام هنا هو عن ما أراده الله تعالى للإسلام والذي جاء على لسان نبيه الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) ومن خلال الشريعة المقدسة.

الهوامش

(١) انظر ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري: لسان العرب، ج١١، نشر أدب الحوزة، قم إيران،١٤٠٥هـ،ص٢٥٢.

(٢) القرآن الكريم: سورة الحشر، الآية (٧).

(٣) انظر الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٩، ط١، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان،١٩٩٥م ،ص٤٢٩.

(٤) انظر ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري:ج١١، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٢.

(٥) نقلا عن الطهراوي، هاني علي: النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان الأردن،٢٠٠٧ م، ص٢٧.

(٦) المصدر نفسه،ص٢٧.

(٧) البنا، حسن:(إلى أي شيء ندعو الناس) في مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، بيروت لبنان،١٩٨٤م،ص٤٨.

(٨) نقلا عن الفضلي، عبد الهادي: الأسس الإسلامية عرض وبيان لما وضعه الشهيد الصدر من أصول للدستور الإسلامي، مجلة المنهاج، العدد (١٧)،دار الغدير بيروت لبنان،٢٠٠٠م،ص٣١٨.

(٩) شمس الدين، محمد مهدي: في الاجتماع السياسي الإسلامي،ط٢، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت لبنان،١٩٩٩م،ص٨٣.

(١٠) الشيرازي، محمد الحسيني: الفقه السياسة، ج١، مطبعة سيد الشهداء، قم إيران، ١٤٠١هـ، ص١٥٣-١٥٤.

(١١) التسخيري، محمد علي: الدولة الإسلامية دراسات في وظائفها السياسية والاقتصادية،ط١،منظمة الإعلام الإسلامي، كتاب التوحيد، العدد الأول، السنة الأولى، قم إيران، ١٩٩٤م، ص١٥.

(١٢) الموسوي، هاشم: الثقافة السياسية الإسلامية، ط١، مؤسسة الهدى للنشر، طهران إيران، ٢٠٠٠م، ص٥٠.

(١٣) نقلا عن، العتيبي، أمل سليم سالم: الهوية الإسلامية والتحديات التي تواجهها، موقع الألوكة الثقافية،٢٠١٢/٤/١٨. www.ikhwan.net

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) الهوية والدولة والديمقراطية، موقع القرضاوي للعلوم الإسلامية،٢٠٠٨/٧/٢١م. www.ikhwan.net.

(١٦) العادلي ،حسين درويش: العراق وثلاثية الهوية – الدولة – المصالحة، مجلة المواطنة والتعايش، مركز الوطن للدراسات، العدد الأول، شباط ٢٠٠٧،د–م،ص٦٩–٧٠.

(١٧) الدليمي، حافظ علوان: المدخل إلى علم السياسة، دار الكتب والوثائق، بغداد العراق، ١٩٩٩م، ص٢٤٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص٢٤٣–٢٤٤.

(١٩) مصطفوي، محمد: نظريات الحكم والدولة، ط٢،مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت لبنان، ٢٠٠٢م، ص٩٨.

(٢٠) الخلخالي، محمد مهدي الموسوي: الحاكمية في الإسلام، ترجمة جعفر هادي، مجمع الفكر الإسلامي، قم إيران، ١٤٢٥هـ، ص١٨١–٣٠٢.

(٢١) مصطفوي، محمد: مصدر سبق ذكره،ص٩٩.

(٢٢) الطهراوي، هاني علي :مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

(٢٣) الخلخالي، محمد مهدي الموسوي: مصدر سبق ذكره،ص٩٩–١٠٠.

(٢٤) الطهراوي، هاني علي: مصدر سبق ذكره،ص١٧٠.

(٢٥) المصدر نفسه،ص١٧٠.

(٢٦) الصدر، محمد باقر:فلسفتنا،ط٣،دار الكتاب الإسلامي،٢٠٠٤م،د–م،ص١٣.

(٢٧) المصدر نفسه،ص١٦–١٧.

(٢٨) النجار، عبد الهادي علي: الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨م،ص١٥٤.

(٢٩) الصدر، محمد باقر: اقتصادنا، ط٢، مكتب الإعلام الإسلامي مؤسسة بوستان، قم إيران، ١٤٢٢هـ، ص٢١٧.

(٣٠) نقلا عن، القرشي، باقر شريف: النظام السياسي في الإسلام،ط٢، دار التعارف للمطبوعات، بيروت لبنان،١٣٩٨هـ،ص١٩٨.

(٣١) مصطفوي، محمد: مصدر سبق ذكره،ص٨٩-٩٠.

* اذ أشار هيكل إلى أن العالم حقيقة متغيرة، وان هذا التغيير لا يتم إلا عن طريق صراع الأضداد المتعارضة، وذهب إلى القول أن الفكر نتاج المادة وان الحياة عبارة عن صراع بين الأضداد، وان هذا الصراع يؤدي إلى التطور٠انظر،الدليمي،حافظ علوان: مصدر سبق ذكره،ص٢٣٤.

(٣٢) الدليمي، حافظ علوان: مصدر سبق ذكره،ص٢٣٤.

(٣٣) المصدر نفسه،ص٢٣٥.

(٣٤) نقلا عن، الصفار، فاضل: فقه الدولة، ج١، ط١، دار الأنصار، قم إيران،٢٠٠٥م،ص٧.

(٣٥) القرآن الكريم: سورة المائدة، الآية(٤٤).

(٣٦) الصفار، فاضل: مصدر سبق ذكره،ص٧-٨.

(٣٧) نقلا عن الفضلي، عبد الهادي: مصدر سبق ذكره،ص٣١٦.

(٣٨) الموسوي، هاشم: مصدر سبق ذكره،ص٥٩.

(٣٩) المصدر السابق،ص٥٩.

(٤٠) مصطفوي، محمد: مصدر سبق ذكره،ص٦٤.

(٤١) نقلا عن، الفضلي، عبد الهادي: مصدر سبق ذكره،ص٣١٨-٣١٩.

(٤٢) المصدر نفسه،ص٣١٩.

(٤٣) الصفار،فاضل:مصدر سبق ذكره،ج١،ص٧٢.

(٤٤) مصطفوي،محمد:مصدر سبق ذكره،ص٨٢.

(٤٥) انظر،البدري،عادل عبد الرحمن:معالم الفكر السياسي ونظرية الدولة في الإسلام،المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب،طهران إيران،٢٠١٠م،ص٢٥٢.

(٤٦) القرآن الكريم:سورة النحل،الآية(١٢٠).

(٤٧) القرآن الكريم:سورة المائدة،الاية (٦٦).

(٤٨) القرآن الكريم:سورة الأعراف، الآية (١٥٩-١٦٠).

(٤٩) الطباطبائي،محمد حسين:الميزان في تفسير القرآن،ج١٧،منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية،قم إيران،د٠ت،ص٣٢٢.

(٥٠) الشيرازي، محمد الحسيني: مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

(٥١) الخرسان، صالح الموسوي: السياسة في المنظور الإسلامي، ط١،منشورات دليل ما، قم إيران، ١٤٣٠هـ، ص١٠٦.

(٥٢) الفقيه، شبر: مفاهيم الفكر السياسي في الإسلام،ط١،دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ٢٠٠٩م، ص٢٩٢.

(٥٣) المصدر نفسه،ص٢٩٢.

* وهي رابطة سياسية تقوم على حماية الدولة لأفراد شعبها الحاملين لجنسيتها، وخضوع هؤلاء الأفراد لسيادة الدولة وقوانينها٠انظر، الدليمي،حافظ علوان:مصدر سبق ذكره،ص٧٧.

(٥٤) مصطفوي،محمد:مصدر سبق ذكره،ص٦٥.

(٥٥) شمس الدين،محمد مهدي:مصدر سبق ذكره،ص٨٤-٨٧.

(٥٦) القرآن الكريم:سورة المجادلة،الآية (٢٢).

(٥٧) القرآن الكريم:سورة التوبة،الآية (٧١).

(٥٨) القرآن الكريم:سورة النور،الآية(٥٥).

(٥٩) الصفار،فاضل:مصدر سبق ذكره،ج١،ص٥٧.

(٦٠) المصدر نفسه،ص٥٧.

(٦١) الخرسان،صالح الموسوي:مصدر سبق ذكره،ص١١٥.

(٦٢) العلامة الحلي،جمال الدين الحسن بن يوسف:تذكرة الفقهاء،ج٩،مؤسسة ال البيت عليهم السلام لإحياء التراث،قم إيران،١٤١٩هـ،ص٣٩٣-٣٩٤.

(٦٣) الوزيري،محمود:نظام الحكم في الإسلام وفق منظور مدرسة أهل البيت،دار الولاء،بيروت لبنان،٢٠٠٨م،ص١٧٩.

(٦٤) القرآن الكريم : سورة البقرة، الآية (٢٤٧).

(٦٥) القرآن الكريم : سورة هود ، الآية (١١٣).

(٦٦) القرآن الكريم : سورة الكهف ، الآية (٢٨).

(٦٧) الكليني،محمد يعقوب بن إسحاق:الأصول من الكافي،تصحيح علي أكبر الغفاري،ج١،ط٥،دار الكتب الإسلامية،طهران إيران،١٣٨٨هـ،ص٤٠٧.

(٦٨) المجلسي،محمد باقر:بحار الأنوار،ج٣٢،دار إحياء التراث العربي،بيروت لبنان،د-ت،ص٣٨٧.

(٦٩) منتظري،حسين علي:دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية،ج١،المركز الإعلامي الإسلامي،قم إيران،١٤٠٨هـ،ص٢٧٣.

المصـــــادر

- القران الكريم

١- ابن منظور،أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري:لسان العرب، ج١١،نشر أدب الحوزة، قم إيران،١٤٠٥هـ.

٢- البدري،عادل عبد الرحمن:معالم الفكر السياسي ونظرية الدولة في الإسلام،المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب،طهران إيران،٢٠١٠م.

٣- البنا،حسن:(إلى أي شي ندعو الناس) في مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن ألبنا،المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر،بيروت لبنان،١٩٨٤م.

٤- التسخيري،محمد علي:الدولة الإسلامية دراسات في وظائفها السياسية والاقتصادية،ط١،منظمة الإعلام الإسلامي، كتاب التوحيد،العدد الأول،السنة الأولى،قم إيران،١٩٩٤م.

٥- حسين درويش العادلي:العراق وثلاثية الهوية-الدولة-المصالحة،مجلة المواطنة والتعايش،مركز الوطن للدراسات،العدد الأول، شباط ٢٠٠٧،د-م.

٦- الخرسان،صالح الموسوي:السياسة في المنظور الإسلامي،ط١،منشورات دليل ما،قم إيران،١٤٣٠هـ.

٧- الخلخالي،محمد مهدي الموسوي:الحاكمية في الإسلام،ترجمة جعفر هادي،مجمع الفكر الإسلامي،قم إيران،١٤٢٥هـ.

٨- الدليمي،حافظ علوان:المدخل إلى علم السياسة،دار الكتب والوثائق،بغداد العراق،١٩٩٩م.

٩- شمس الدين،محمد مهدي:في الاجتماع السياسي الإسلامي،ط٢، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر،بيروت لبنان،١٩٩٩م.

١٠- الشيرازي،محمد الحسيني:الفقه السياسة،ج١،مطبعة سيد الشهداء،قم إيران،١٤٠١هـ.

١١- الصدر،محمد باقر:اقتصادنا،ط٢،مكتب الإعلام الإسلامي مؤسسة بوستان،قم إيران،١٤٢٢هـ.

١٢- الصدر،محمد باقر:فلسفتنا،ط٣،دار الكتاب الإسلامي،٢٠٠٤م،د-م.

١٣- الصفار،فاضل:فقه الدولة،ج١،ط١،دار الأنصار،قم إيران،٢٠٠٥م.

١٤- الطباطبائي،محمد حسين:الميزان في تفسير القرآن،ج١٧،منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية،قم إيران،د- ت.

١٥- الطبرسي:مجمع البيان في تفسير القرآن،ج٩،ط١،مؤسسة الاعلمي للمطبوعات،بيروت لبنان ،١٩٩٥م .

١٦- الطهراوي،هاني علي :النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠٦م.

١٧- العلامة الحلي،جمال الدين الحسن بن يوسف:تذكرة الفقهاء،ج٩،مؤسسة ال البيت عليهم السلام لإحياء التراث،قم إيران،١٤١٩هـ.

١٨- الفضلي،عبد الهادي:الأسس الإسلامية عرض وبيان لما وضعه الشهيد الصدر من أصول للدستور الإسلامي،مجلة المنهاج، العدد (١٧)،دار الغدير بيروت لبنان،٢٠٠٠م.

١٩- الفقيه،شبر:مفاهيم الفكر السياسي في الإسلام،ط١،دار ومكتبة الهلال،بيروت لبنان،٢٠٠٩م.

٢٠- القرشي، باقر شريف:النظام السياسي في الإسلام،ط٢، دار التعارف للمطبوعات، بيروت لبنان ،١٣٩٨هـ.

٢١- الكليني،محمد يعقوب بن إسحاق:الأصول من الكافي،تصحيح علي أكبر الغفاري، ج١،ط٥،دار الكتب الإسلامية،طهران إيران،١٣٨٨هـ.

٢٢- المجلسي،محمد باقر:بحار الأنوار، ج٣٢،دار إحياء التراث العربي،بيروت لبنان،د-ت.

٢٣- مصطفوي،محمد:نظريات الحكم والدولة،ط٢،مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،بيروت لبنان ،٢٠٠٢م.

٢٤- منتظري،حسين علي:دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ج١،المركز الإعلامي الإسلامي، قم إيران،١٤٠٨هـ.

٢٥- الموسوي،هاشم:الثقافة السياسية الإسلامية،ط١،مؤسسة الهدى للنشر،طهران إيران، ٢٠٠٠م.

٢٦- النجار، عبد الهادي علي:الإسلام والاقتصاد،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، ١٩٩٨م.

٢٧- الوزيري،محمود:نظام الحكم في الإسلام وفق منظور مدرسة أهل البيت،دار الولاء،بيروت لبنان ،٢٠٠٨م.

الانترنت

١- نقلا عن، العتيبي، أمل سليم سالم:الهوية الإسلامية والتحديات التي تواجهها،موقع الألوكة الثقافية،٢٠١٢/٤/١٨

www.alukah.net

٢- الهوية والدولة والديمقراطية،موقع القرضاوي للعلوم الإسلامية،٢٠٠٨/٧/٢١م

www.ikhwan.net

The Identity of the State in Contemporary Islamic Thought.

Assistant Instructor. Muhammed Kadhom Hashim.

Abstract

Reside on this earth a group of different civilizations and cultures from each other, and each of these cultures featured a community given for the other, as well as distinguish state from the other, and every community now has its specificity for itself and which seeks to preserve and trying dissemination and expansion area while maintaining centralized marque and authenticity of the source of emergence and the environment incubator .

The Muslim community - as one of those communities - also characterized by its culture and its specificity distinctive and which tries to embodied on the ground Bmjoah of ideas and practices, and we are in the framework of this research will try to prove this fact that there really of the community and the Islamic State, which is based on a set of pillars emanating from Islamic message, which in turn is a message of God to the world, trying to follow these privacy (Islamic), called today (identity) through the study of tariff concept of identity and the concept of the state, and the types of countries on the basis of identity, as an input to understand to be the identity of the Islamic state and its elements that it.

Contents

No.	The Research Title	Name of the Research	Page
1	Development of higher education and strategic knowledge ... Iraq a model.	Assistant Professor Dr. Khalifa Uda Ibrahim Altimimi. Instructors. Dr. Ali Yassin Abdullah.	1 - 45
2	The role of international court of justice in interpreting and developing the international responsibility and the rights concerned.	Professor. Dr. Rasheed Majeed Muhammed.	47 - 84
3	The absence of parliamentary opposition and the problematic of harmonic democracy in Iraq.	Assistant Professor. Dr. Shaker A. Fadhil.	85 - 126
4	The concept of intention in Criminal and Civil Laws and the relationship between them.	Assistant Professor. Dr. Akram Tarrad Alfayez.	127 - 177
5	The Transition from Totalitarianism to democracy: The Obstacles and Prospects Future (Case Study of Indonesian).	Instructor. Dr. Talal Hamid Khaleel.	179 - 229
6	Sloping nationality of the mother and the enhanced region A comparative study	Instructor. Dr. Ahmed Salman Shahaib	231 - 250
7	The effect of modern media devices upon the public opinion guarantying the legitimacy of authority.	Instructors. Dr. Ballasim Adnan Abdullah. Instructors. Dr. Ahmed Fadhil Hussain.	251 - 288
8	The influence of environmental problems on world security.	Instructor. Dr. Yusrra Mahdy Salih.	289 - 310
9	The Turkey Attitude towards Political Changes in Arab Area.	Instructor. Nadher Mahmood Ameen.	311 - 343
10	The Identity of the State in Contemporary Islamic Thought.	Assistant Instructor. Muhammed Kadhom Hashim.	345 - 381